LCPS
المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies

التصوُّرات حول دور البلديات في حوكمة قطاع المياه

نديم فرج الله، نانسي زعرور، رامي صقر

بيروت
ك 2 2025

تأسَّس المركز اللبناني للدراسات عام 1989، وهو مؤسّسة مستقلّة، محايدة، غير ربحية وغير حكومية. يُعنى المركز بإنتاج وتأييد السياسات التي تُحسِّن الحوكمة في لبنان والمنطقة العربية. تتمحور أبحاث المركز حاليًا حول الأهداف التالية: تعزيز الحوكمة، والنهوض بعملية النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعم السياسات الاجتماعية الشاملة والفعّالة، والدفع باتّجاه تطوير السياسات التي تصبّ في إطار البيئة المستدامة. تتقاطع أربعة مواضيع مع مجالات التركيز المذكورة أعلاه، وهي النوع الاجتماعي، والشباب، وحلّ النزاعات، والتكنولوجيا.

تم إصدار هذا المنشور بدعم من الإتحاد الأوروبي. إن المحتوى يعبر حصراً عن مشروع حوكماء - الإتحاد الأوروبي، وهو لا يعكس بالضرورة وجهة نظر الإتحاد الأوروبي.

© حقوق النشر محفوظة 2025
المركز اللبناني للدراسات
تنفيذ التصميم زينة خيرالله

برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب 215-55، شارع ليون،
رأس بيروت، لبنان

رقم الهاتف: 301 799 1 961+
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org

التصوُّرات حول دور البلديات في حوكمة قطاع المياه

نديم فرج الله

نديم فرج الله مسؤول أوّل لشؤون الاستدامة في الجامعة اللبنانية الأميركية. عَمِلَ سابقًا خبيرًا علميًا أوّل ومهندسًا بيئيًا في القطاع الخاصّ، حيث ساهمَ في مشاريع تتعلّق بالموارد المائية ودراسات التأثير البيئي والقدرة على مواجهة آثار تغيّر المناخ في جميع أنحاء الشرق الأوسط. أسَّسَ وترأّسَ برنامج تغيّر المناخ والبيئة في معهد عصام فارس التابع للجامعة الأميركية في بيروت. وتتناول أبحاثه تأثيرات تغيّر المناخ في المجتمعات البشرية، وتأثير تغيّر المناخ في الأمن، والرابط بين المياه والطاقة والغذاء، وتنفيذ خطّة عام 2030 في لبنان والمنطقة، وإدراج مفهوم الاستدامة في السياقات الأكاديمية.

نانسي زعرور

نانسي زعرور باحثة مُشارِكة في كلية العليان لإدارة الأعمال في الجامعة الأميركية في بيروت. نالت درجة الدكتوراه في الإدارة من كلية نييوما لإدارة الأعمال في فرنسا، كذلك فإنها حائزة درجة الماجستير في إدارة الأعمال والبكالوريوس في البيولوجيا من الجامعة اللبنانية الأميركية. في رصيدها أكثر من 18 عامًا من الخبرة في إدارة المشاريع، وهي متخصّصة في الاستدامة البيئية، والحوكمة، والسياسات. شغلت سابقًا مناصب رفيعة في معهد عصام فارس في الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة البلمند، حيث ساهمت في تطوير المِنَح، وإدارة المشاريع، وبناء القدرات. شاركت نانسي في تأليف عدد من المنشورات في مجال الحوكمة البيئية وإدارة المياه، وقدّمت الدروس والدورات التدريبية حول كتابة المقترحات وإدارة المشاريع.

رامي صقر

رامي صقر مستشار في الشؤون البيئية والمعيشية، في رصيده أكثر من عشر سنوات من الخبرة في إدارة المشاريع المؤثّرة وتنفيذها. وهو حائز درجة الماجستير في العلوم البيئية والإدارة، والبكالوريوس في الكيمياء الحيوية - علوم الحياة من جامعة القدّيس يوسف. يجمع رامي بين الخلفية الأكاديمية المتميّزة والخبرة العملية في التنمية المستدامة، والحفاظ على التنوّع البيولوجي، وتعزيز المرونة المجتمعية. تشمل مهاراته تطوير المقترحات، وإشراك الجهات المعنيّة، والتزام معايير الجهات المانحة الدولية. انطلاقًا من التزامه الدفاع عن البيئة والحلول المستدامة، يحرص رامي على توظيف معرفته وخبرته لتعزيز التغيير الإيجابي وبناء مستقبل أكثر مرونة للمجتمعات والنُّظُم البيئية.

ملاحظة: أُنجِز هذا التقرير قبل اندلاع النزاع في لبنان في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر 2024. إنَّ المعلومات والتوصيات الواردة في هذا التقرير تعكس الوضع الحالي لقطاع المياه وآراء الجهات المعنيّة التي أُجريت معها المقابلات وتصوّراتها حصرًا.

المقدّمة

شهدَ لبنان ظاهرة شحّ المياه بنحو متكرّر في العقود الأخيرة، بسبب ممارسات إدارة المياه غير الفعّالة، بما في ذلك التسرّب، والإمدادات غير القانونية، وسوء الصيانة. يتجاوز الطلب على المياه في البلد موارده المائية المتجدّدة، مع عجز يبلغ حوالى 400 مليون متر مكعب سنويًا. ومنذ التسعينيات، ارتفعَ الطلب على المياه بأكثر من 60%، مع ملاحظة النقص خصوصًا في أشهر الصيف. وعلى الرغم من وجود موارد مائية كافية من الناحية النظرية، فإنَّ حوالى 40% من المياه تُهدَر في عملية التوزيع، ويُعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى التسرّبات والسرقة وسوء الإدارة. وتُعتبَر هذه الثغرات بمثابة عوامل رئيسية تُساهِم في أزمة المياه في لبنان.

أدّت الأزمات الاقتصادية والسياسية المستمرّة في لبنان إلى تفاقم نقص المياه وتدنّي جودتها، ويرجع ذلك في المقام الأوّل إلى تدهور البنية التحتية وانقطاع مصادر الطاقة وعدم كفاية التمويل والافتقار إلى الإرادة السياسية. وقد سلّطت جائحة كوفيد-19 الضوء على أهمية المياه النظيفة والصرف الصحّي، فكشفت نقاط الضعف في قطاع المياه في لبنان. بالإضافة إلى ذلك، وفي ظلّ توافُد اللاجئين السوريين وسوء إدارة مخيّمات اللاجئين، استُنزِفَت الموارد والبنى التحتية المائية المحدودة أساسًا في البلد، ما ساهمَ في انتشار الأمراض، مثل الكوليرا.

تتأثّر قوانين المياه في لبنان بمزيج من التقاليد القانونية، بما في ذلك القوانين المدنية الفرنسية والعثمانية والعادات القائمة على الشريعة الإسلامية، مع استبدال الممارسات القديمة بالقوانين الموثّقة الحديثة إلى حدّ كبير. يعمل الإطار القانوني للمياه في البلد كنظام مزدوج، إذ يجمع بين الحوكمة الرسمية من خلال مؤسّسات مثل وزارة الطاقة والمياه ومؤسّسات المياه الإقليمية والبلديات، مع ممارسات إدارة المياه التقليدية غير الرسمية. تأثّر هيكل إدارة المياه الحالي في لبنان بالإصلاحات الإدارية في عام 2000. تُشرف وزارة الطاقة والمياه على المياه والصرف الصحّي، وتعمل جنبًا إلى جنب مع مؤسّسات المياه الإقليمية ومصلحة نهر الليطاني. ومع ذلك، تبرز تحدّيات في مواءمة المراسيم مع المؤسّسات المعنيّة وإنشاء نظام رسمي واضح.

إنَّ العلاقة بين مؤسّسات المياه الإقليمية ومصلحة نهر الليطاني والبلديات معقّدة، وغالبًا ما تطغى عليها التوتّرات والمسؤوليات المتداخلة. في الوقت الحالي، تتحمّل مؤسّسات المياه الإقليمية مسؤولية إدارة إمدادات المياه والصرف الصحّي والريّ على مستوى المناطق. وقبل إقرار القانون 221 في عام 1999، كانت البلديات تتولّى بعض هذه الخدمات محلّيًا. وتسبَّبَ هذا التحوّل في حصول التباس بشأن الأدوار والمسؤوليات. وكانت إحدى المشاكل الرئيسية هي الافتقار إلى التواصل الفعّال بين مؤسّسات المياه الإقليمية والبلديات، ما عرقل التنسيق في معالجة احتياجات المياه المحلّية.

تسعى القوانين الحديثة، مثل قانون المياه (القانون 2020/192)، لتوضيح هذه الأدوار وتعزيز التعاون، وتمكين البلديات من القيام بدور فاعل بشكل أكبر في إدارة قطاع المياه مع الحفاظ على التعاون الوثيق مع مؤسّسات المياه الإقليمية. فالعلاقة الجيّدة بين هيئات المياه والبلديات مهمّة لضمان فعّالية تقديم خدمات المياه عمومًا. بالإضافة إلى ذلك، فهي ضرورية لتحقيق الأهداف المالية، مثل تحسين معدّلات التحصيل والحدّ من المياه المُهدَرة.

يُقدِّم هذا التقرير لمحة عامّة عن العلاقات بين البلديات ومؤسّسات المياه الإقليمية. وقد أُجرِيَت مقابلات مع 29 ممثّلًا من بلديات مختلفة في لبنان، فضلًا عن مؤسّسات المياه الإقليمية والمستشارين الوطنيين والمنظّمات غير الحكومية. ويُوفِّر هذا النهج رؤى قيّمة للديناميات المحلّية، والثغرات في التنسيق، وفعّالية القوانين والسياسات الحالية. يُلقي هذا النهج الضوءَ على وجهات نظر متنوّعة، ويساعد في تحديد التحدّيات والفُرَص للتعاون، ويُساهِم في توجيه القرارات السياساتية، فضلًا عن التطرُّق إلى دور القطاع الخاصّ والمنظّمات غير الحكومية، وتمكين الجهات المعنيّة لمشاركة خبراتها والمساهمة في تنفيذ إصلاحات أكثر فعّالية لإدارة المياه.

تأثير الأزمات المتعدّدة

منذ عام 2019، يواجه لبنان انهيارًا اقتصاديًا وأزمة سياسية مستمرّة تفاقمت بسبب التوافُد المتواصل للّاجئين منذ عام 2011 جرّاء الحرب في سوريا. وقد أثَّرَ ذلك كثيرًا في البلديات، ولا سيّما في قطاع المياه. ومن الأمثلة على كيفية تأثير ذلك في البلديات:

الانهيار الاقتصادي: أدّت الأزمة الاقتصادية الشديدة إلى استنزاف ميزانيات البلديات وتقليص قدرتها على صيانة بنيتها التحتية وتحسينها، بما فيها تلك المتعلّقة بقطاع المياه. وفي ظلّ هذه القيود المالية الناتجة و/أو المرتبطة بالأزمة، يصعب على البلديات تمويل الخدمات الأساسية، بما في ذلك إمدادات المياه ومعالجة مياه الصرف الصحّي وصيانة الشبكات القائمة. ونتيجةً لذلك، تدهورت جودة الخدمة، فضلًا عن انقطاع المياه بشكل متكرّر.

التوتّرات والأزمات السياسية: تفاقمت مشكلة التشتّت في القرارات والافتقار إلى تنفيذ السياسات المتماسكة بسبب عدم الاستقرار السياسي المستمرّ، ما عرقل الحوكمة الفعّالة والتنسيق بين البلديات والهيئات الأخرى، مثل مؤسّسات المياه الإقليمية. وقد أدّى الافتقار إلى التواصل والتعاون الفعّالَيْن إلى تداخل المسؤوليات، والتأخير في تقديم الخدمات، والجهود غير المُنسَّقة في معالجة التحدّيات المتعلّقة بالمياه.

توافُد اللاجئين: إنَّ وجود عدد كبير من اللاجئين يزيد الضغوط على شبكات المياه البلدية، التي كانت تُعاني في الأساس من الضغط والاستنزاف. وأدّى الطلب المتزايد على خدمات المياه والصرف الصحّي إلى إجهاد البنية التحتية والموارد الحالية. تُواجِه البلديات تحدّياتٍ كثيرة في توفير الخدمات الكافية لكلٍّ من السكّان المحلّيين واللاجئين، ما يؤدي إلى زيادة المنافسة على الموارد المحدودة وتصاعُد التوتّرات بين المجتمعات المُضيفة واللاجئين.

بشكل عام، إنَّ المشاكل الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية الحالية في لبنان تجعل من الصعب على البلديات إدارة موارد المياه وتوفير الخدمات الأساسية، ما يؤدي إلى تدهور وضع هذا القطاع بالنسبة إلى السكّان وتفاقم المشاكل القائمة في قطاع المياه.

الجهات الرئيسية المعنيّة بالدعم البلدي

وفقًا للقانون 2000/221 والقانون 2020/192، يُدار قطاع المياه في لبنان أساسًا من قِبل وزارة الطاقة والمياه على المستوى الوطني. وعلى مستوى المناطق، توجد أربع مؤسّسات مياه مستقلّة (شمال لبنان والبقاع وبيروت وجبل لبنان وجنوب لبنان) إلى جانب مصلحة نهر الليطاني المُكلَّفة إدارة الأنهار الرئيسية في البلد. حُدِّدَت وزارة الطاقة والمياه ومؤسّسات المياه الإقليمية ومصلحة نهر الليطاني جهاتٍ معنيّة رئيسية بقطاع المياه. أمّا الجهات الحكومية الثانوية، فتشمل وزارة الزراعة ووزارة البيئة. وتُعَدّ وزارة الصحّة العامّة ووزارة الداخلية والبلديات ووزارة الصناعة ووزارة المالية ومجلس الإنماء والإعمار ومجلس الجنوب، من الجهات المعنيّة التي تؤدّي أدوارًا هامشية.

قبل عام 2000، لعبت البلديات دورًا في قطاع المياه، وتحديدًا في إنشاء شبكات الصرف الصحّي ومحطّات معالجة مياه الصرف الصحّي وإدارتها. ثمّ جرَّدَ القانون 221 البلديات من أيّ دور، ومنحَ مؤسّسات المياه الإقليمية صلاحية إدارة شبكات الصرف الصحّي ومرافق معالجة مياه الصرف الصحّي. وفي عام 2020، صحَّحَ القانون 192 الوضع من خلال تشجيع وتسهيل مشاركة البلديات في قطاع المياه، بما في ذلك إمدادات المياه ومعالجة مياه الصرف الصحّي.

الممارسات السائدة

التعريفات، الاستثمار، التركيب، التشغيل والصيانة

تكشف الممارسات المتعلّقة بالتعريفات والتركيب والتشغيل والصيانة في قطاع المياه في لبنان عن نظامٍ مجزّأ، مع وجود اختلافات كبيرة بين إدارة البلديات وإدارة مؤسّسات المياه الإقليمية. تواجه كلتاهما تحدّياتٍ جوهرية في التمويل والكفاءة والتنسيق، ما يؤكّد الحاجة إلى تحسين التعاون وإنشاء إطار تنظيمي أوضح لتعزيز استدامة خدمات المياه.

تُحدِّد البلديات تعريفات المياه الخاصّة بها، وغالبًا ما تستند إلى قِيَم إيجار العقارات المحلّية. قد تختلف هذه الأرقام كثيرًا بين منطقة وأخرى، ما يعكس الظروف الاقتصادية المحلّية والطلب. وقد تُواجِه البلديات صعوبةً في تحديد تعريفات تُغطّي تكاليف التشغيل بالكامل. تعتمِد مؤسّسات المياه الإقليمية تعريفات موحّدة مُعتمَدة من وزارة الطاقة والمياه ووزارة المالية؛ ولكنَّ هذه التعريفات لا تُغطّي غالبًا تكاليف التشغيل والصيانة، ما يؤدّي إلى عجز مالي كبير. تُواجِه كلٌّ من البلديات ومؤسّسات المياه الإقليمية مشاكل مع المياه المُهدَرة والفواتير غير المدفوعة، فيؤثّر ذلك في استمراريتها المالية. تُقدِّم المساعدات الدولية أحيانًا إعانات مؤقّتة لإدارة هذه التحدّيات، على غرار ما حصلَ أخيرًا خلال الأزمة الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية المستمرّة التي يشهدها البلد.

تستثمر العديد من البلديات في البنى التحتية الصغيرة، مثل مرافق معالجة مياه الصرف الصحّي المحلّية، وشبكات إمدادات المياه (بما في ذلك الآبار والخزانات) التي تدعمها غالبًا المنظّمات غير الحكومية والجهات المانحة الدولية. ومن الأمثلة على ذلك محطّات معالجة مياه الصرف الصحّي في أبلح وفرزل وخزّان المياه والشبكة المرتبطة به في قب إلياس. تهدف هذه المبادرات إلى تلبية الطلب المحلّي على المياه في حال عجز مؤسّسات المياه الإقليمية عن ذلك. تُعتبَر مؤسّسات المياه الإقليمية مسؤولة عن مجموعة واسعة من البنى التحتية التي تراوح من شبكات إمدادات المياه الصغيرة إلى البنى التحتية الأكبر مثل خطوط أنابيب نقل المياه ومحطّات معالجة مياه الصرف الصحّي والسدود. بالنسبة إلى معظم مؤسّسات المياه الإقليمية، تبقى قدرتها الاستثمارية محدودة بسبب القيود المالية والعراقيل البيروقراطية. وغالبًا ما يؤدّي التنسيق غير الفعّال بين البلديات ومؤسّسات المياه الإقليمية إلى تكرار الجهود واستخدام الموارد بنحو غير فعّال، الأمر الذي يَحول دون تحقيق التنمية المثلى للبنى التحتية.

بموجب القانون، من المفترض أن تُشرِف مؤسّسات المياه الإقليمية على تشغيل جميع أنظمة المياه والصرف الصحّي وصيانتها. ومع ذلك، في العديد من المناطق، تُدير البلديات تشغيل أنظمة المياه المحلّية وصيانتها، بما في ذلك شبكات التوزيع ومرافق المعالجة بسبب عدم

قدرة مؤسّسات المياه الإقليمية على القيام بذلك، إمّا بسبب القيود المالية، وإمّا بسبب نقص الموظّفين المؤهّلين. ولكنْ، تفتقر العديد من البلديات إلى الخبرة التقنية والموارد اللازمة للقيام بهذه المهمّة، فيكون عملها غير كافٍ. تُواجِه مؤسّسات المياه الإقليمية والبلديات تحدّياتٍ كبيرة تتعلّق بعدم كفاية التمويل ونقص القدرة التشغيلية، ما يعوق قدرتها على الحفاظ على جودة الخدمة.

وفي كثير من الأحيان، تُقدِّم المنظّمات الدولية التدريب والدعم لتحسين القدرات التشغيلية لكلٍّ من البلديات ومؤسّسات المياه الإقليمية، وهو أمر ضروري لتعزيز تقديم الخدمات.

التفاعل بين البلديات ومؤسّسات المياه الإقليمية/مصلحة نهر الليطاني بموجب القوانين الحالية

نصّت القوانين 221 و241 و247 لسنة 2000 على إصلاحاتٍ عدّة لقطاع المياه، منها نقل أيّ مسؤوليات قد تكون البلديات قد تحمّلتها في ما يتعلّق بإمدادات المياه والريّ والصرف الصحّي إلى مؤسّسات المياه الإقليمية. وأدّى هذا التحوّل إلى البلبلة والنزاعات، إذ كانت العديد من البلديات تُدير الكثير من جوانب هذه الخدمات منذ فترة طويلة، ولم تحصل عملية التسليم بالشكل المناسب. ولمعالجة هذه المآزق، أُقِرَّ القانون 2020/192 (قانون المياه)، فسمحَ للبلديات بتولّي دور فاعل في خدمات المياه، شرط التنسيق مع مؤسّسات المياه الإقليمية وسدّ فجوات الخدمة بحسب الضرورة. لم تصدر بعد المراسيم التطبيقية لهذا القانون. يتمثّل أحد الجوانب الرئيسية لإدارة موارد المياه بالوصول إلى المياه الجوفية واستخراجها. وفقًا للقرار الوزاري رقم 118 لسنة 2010، من المُفترَض أن تشتمل عملية الترخيص للحفر واستخراج المياه الجوفية على مؤسّسات المياه الإقليمية ووزارة الطاقة والمياه والبلديات. غير أنّ سوء إدارة هذه العملية، من خلال الفساد وانعدام القدرات، أبقى عملية تقديم طلبات التصاريح ضمن النطاق المركزي على مستوى الوزارة.

في الوقت الحالي، تشارك البلديات بشكل أساسي في تركيب شبكات تصريف مياه الأمطار وصيانتها، بالإضافة إلى الدور الداعم الذي منحه لها القانون 192. ومع ذلك، اضطرّت العديد من البلديات إلى العودة إلى أدوارها السابقة (قبل عام 2000)، ويرجع ذلك أساسًا إلى عدم استجابة مؤسّسات المياه الإقليمية، أو افتقارها إلى القدرات. تدعم الجهات المانحة الدولية البلديات في هذا الدور، لكنَّ ذلك يؤدّي إلى جهود غير مُنسَّقة، مثل بناء محطّات معالجة مياه الصرف الصحّي وشبكات إمدادات المياه وحفر الآبار من دون مراعاة الخطط الرئيسية لمؤسّسات المياه الإقليمية أو وزارة الطاقة والمياه. فمشاركة مؤسّسات المياه الإقليمية في هذه المشاريع سطحية وغير متّسقة. وقد أدّى ذلك

إلى توفير خدمات المياه بشكل غير فعّال، وإلى سوء صيانة هذه البنى التحتية من قِبل البلديات المستفيدة أو غياب الصيانة تمامًا، وهو ما يُعزى غالبًا إلى نقص التمويل، أو نقص فِرَق العمل المُدرَّبة بشكل صحيح.

أدوار المنظّمات غير الحكومية الدولية والمنظّمات غير الحكومية والجهات المانحة

تشارك المنظّمات غير الحكومية الدولية والمنظّمات غير الحكومية المحلّية والجهات المانحة بنحو ناشط في قطاع المياه في لبنان. وغالبًا ما تتعاون هذه المنظّمات مع البلديات المحلّية لمعالجة المشاكل المتعلّقة بالمياه والصرف الصحّي والزراعة والصناعة والبيئة.

على مستوى المياه والصرف الصحّي، تتعاون المنظّمات غير الحكومية الدولية والمنظّمات غير الحكومية عادةً مع البلديات لتحسين إمدادات المياه وإدارة مياه الصرف الصحّي وتقديم الخدمات. وتشارك في تطوير البنى التحتية وبناء القدرات والتواصل مع المجتمع والاستجابة للطوارئ والبحث والتمويل ومناصرة السياسات. ويُساهِم تعاونها مع البلديات كثيرًا في تعزيز فعّالية إدارة المياه والصرف الصحّي واستدامتها.

كذلك، تشارك المنظّمات غير الحكومية الدولية والمنظّمات غير الحكومية المحلّية والجهات المانحة بنحو ناشط في تعزيز الممارسات الزراعية المتعلّقة بإدارة المياه في لبنان. وتشمل أنشطتها التعاون مع البلديات لتحسين أنظمة الريّ، وتشجيع الممارسات المستدامة، ودعم المزارعين المحلّيين. على سبيل المثال، تُقدِّم الدعم لبناء أنظمة الريّ وتحديثها من أجل ضمان الاستخدام الفعّال للمياه في الزراعة. ويشمل ذلك تحديث البنى التحتية القائمة للحدّ من إهدار المياه. تُقدِّم هذه المنظّمات التدريب للمزارعين على الممارسات الزراعية المستدامة، وتقنيات الحفاظ على المياه، وطرق الريّ الفعّالة، ما يُساعِد المجتمعات المحلّية في إدارة الموارد المائية بفعّالية. وتُشارِك أيضًا في بناء القدرات، والتواصل المجتمعي، والبحث، والتمويل، ومناصرة السياسات. يُساهِم تعاونها مع البلديات في تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة وتحسين إدارة المياه للمزارعين المحلّيين.

غالبًا ما يتعاون المموّلون مع البلديات لتشجيع الممارسات المستدامة وتحسين جودة المياه وتعزيز الحفاظ على البيئة. وتشمل أنشطتهم مراقبة جودة المياه، والمشاركة المجتمعية، وتطوير البنى التحتية، وإدارة مياه الصرف الصحّي، والبحث، والدعم المالي، ومناصرة السياسات. يُعزِّز التعاون مع البلديات فعّالية هذه المبادرات، ويُساهِم في تحقيق نتائج بيئية أفضل.

المقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين

يُقدِّم هذا التقرير تحليلًا معمّقًا للعلاقات بين البلديات ومؤسّسات المياه الإقليمية في لبنان. ولتحقيق هذه الغاية، أُنشئ إطار عمل للمقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين (KII) استنادًا إلى مراجعة علمية شاملة (انظر الملحق 2). إنَّ المقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين، وهي مقابلات نوعية شبه مُنظَّمة مع أفراد يمتلكون خبرات أو رؤى محدّدة، تسمح بإجراء حوارات تبرز فيها المسائل الدقيقة والعوامل السياقية والتحدّيات التي قد لا تكشفها الأساليب البحثية المُنظَّمة الأخرى.

يُوفِّر مقدّمو المعلومات الرئيسيون في هذا التقرير مجموعةً واسعة من وجهات النظر حول دور البلديات في حوكمة قطاع المياه، إذ يجمعون بين التصنيفات الكمّية والرؤى النوعية. دُعيَ ثلاثة وثلاثون ممثّلًا من البلديات المحلّية ومؤسّسات المياه الإقليمية والمستشارين في قطاع المياه في جميع محافظات لبنان السبع إلى المشاركة، وفي النهاية أُشرِكَ 29 منهم في الدراسة (انظر الملحق 1).

من خلال هذه اللقاءات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين، يكشف التقرير عن رؤى قيّمة حول الديناميات المحلّية، والثغرات في التنسيق، ومفاعيل القوانين والسياسات الحالية. ويُسلِّط التقرير الضوء على التحدّيات والفُرَص المتاحة للتعاون، ما يدعم صنع السياسات المدروسة. علاوةً على ذلك، يشدّد التقرير على مساهمات القطاع الخاصّ والمنظّمات غير الحكومية، ما يُمكِّن الجهات المعنيّة من تبادل الخبرات والمساهمة في تحقيق إصلاحات مُجدية لإدارة المياه.

استطلاع الجهات المعنيّة

إنَّ استطلاع الجهات المعنيّة لحوكمة قطاع المياه في لبنان يُغطّي مجموعةً متنوّعة من الهيئات، بما في ذلك البلديات ومؤسّسات المياه الإقليمية والمنظّمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى. وقد تضمّنت المقابلات الجهات المعنيّة الرئيسية الآتية:

- **البلديات:** مُمثَّلةً بمسؤولين مثل رؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية. شملت المقابلات ردودًا من ممثّلي بلديات متعدّدة، ما يشير إلى دورهم الأساسي في إدارة المياه المحلّية. وكان 12 من أصل 29 من المستجيبين من بلديات مختلفة، ما يُسلِّط الضوء على مشاركتهم المهمّة في حوكمة المياه.
- **مؤسّسات المياه الإقليمية:** هذه المؤسّسات، أي مؤسّسة مياه بيروت وجبل لبنان، ومؤسّسة مياه البقاع، ومؤسّسة مياه لبنان الجنوبي، ومؤسّسة مياه لبنان الشمالي، مسؤولة عن توزيع المياه وصيانة البنية التحتية وإدارة الموارد. ومن بين 29 من المشاركين في المقابلات، كانَ 14 منهم من مؤسّسات المياه، ما يؤكّد دورها

الأساسي في إدارة الموارد المائية على المستوى الإقليمي.

الجهات المعنيّة الأخرى: تشمل هذه الفئة هيئاتٍ مثل المنظّمات غير الحكومية وممثّلي القطاع الخاصّ والمستشارين الوطنيين والهيئات الحكومية الأخرى المُشارِكة في حوكمة المياه. وقد شكّلت 3 من أصل 29 من المُستطلَعين.

الأساس المنطقي للمقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين

صُمِّمت المقابلات لجمع رؤى شاملة لتصوّرات وخبرات الجهات المعنيّة الرئيسية المُشارِكة في حوكمة قطاع المياه في لبنان. ونظرًا للطبيعة المعقّدة لإدارة المياه ومستوياتها المختلفة، ركّزت المقابلات على جوانب محدّدة من الحوكمة، بما في ذلك الفعّالية والكفاءة والتنسيق والإدارة المالية من قِبل البلديات ومؤسّسات المياه. ويُعزى الأساس المنطقي إلى ضرورة القيام بما يأتي:

تقييم هياكل الحوكمة الحالية: تقييم آراء الجهات المعنيّة بشأن نقاط القوّة والضعف في إطار إدارة المياه الحالي. يساعد ذلك في تحديد المجالات التي تتطلّب التحسين، وتلك التي تُعتبَر جيّدة.

فهم أدوار الجهات المعنيّة ومسؤولياتها: توضيح الأدوار التي تلعبها الهيئات المختلفة في حوكمة المياه. أُجرِيَت المقابلات بهدف تحديد كيفية تصوُّر المسؤوليات وتنفيذها في مختلف مستويات الحوكمة.

تحديد التحدّيات والفُرَص: من خلال أسئلة محدّدة، سعت المقابلات للكشف عن التحدّيات التي تُواجِه البلديات ومؤسّسات المياه، فضلًا عن الفُرَص المُحتمَلة لتحسين ممارسات إدارة المياه.

خلاصات المقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين

استنادًا إلى بيانات المقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين، استُخلِص العديد من الرؤى الرئيسية من الجهات المعنيّة في ما يتعلّق بالوضع الحالي لحوكمة المياه في لبنان، مع التركيز خصوصًا على الأدوار والتحدّيات والنجاحات لدى البلديات ومؤسّسات المياه الإقليمية كما يراها المشاركون في المقابلات. ركّزت المقابلات على خمسة مجالات:

- تصوُّر دور البلديات في حوكمة المياه
- التنسيق بين البلديات ومؤسّسات المياه الإقليمية
- تخصيص الموارد والإدارة المالية
- المشاركة العامّة والتوعية
- بناء القدرات واحتياجات التدريب

وفي ما يأتي تحليلٌ مفصّل لأهمّ الخُلاصات.

تصوُّر دور البلديات في حوكمة المياه

السلطة المحدودة والتأثير المحدود: أعربت نسبة كبيرة من المُستطلَعين، وتحديدًا 17 من أصل 29، عن تحفّظها بشأن الدور المحدود الذي تلعبه البلديات حاليًا في حوكمة المياه. وأشار العديد من المعنيين إلى أنَّ البلديات غالبًا ما تفتقر إلى السلطة اللازمة لاتّخاذ قرارات جوهرية أو لإدارة الموارد المائية بفعّالية. ويُعزى هذا الضعف الملحوظ إلى تداخُل المسؤوليات بين البلديات ومؤسّسات المياه، ما يؤدي غالبًا إلى الالتباس وغياب الكفاءة في العمل.

الإمكانات لمشاركة أكبر: على الرغم من القيود الحالية، هناك إجماع بين الجهات المعنيّة على أنَّ البلديات يجب أن تُشارِك بشكل أوسع في حوكمة المياه. يعتقد 9 من أصل 29 من المُستطلَعين أنَّه مع تحسين الدعم القانوني والموارد، يمكن أن تؤدي البلديات دورًا أكثر أهمية، ولا سيّما في إدارة مصادر المياه المحلّية، وصيانة البنى التحتية، وإشراك المواطنين في جهود الحفاظ على الموارد المائية.

التنسيق بين البلديات ومؤسّسات المياه الإقليمية

تحدّيات التنسيق: يكشف الاستطلاع عن وجود تحدٍّ مستمرّ في التنسيق بين البلديات ومؤسّسات المياه الإقليمية. فقد صنَّفَ 4 فقط من أصل 29 من المُستطلَعين المستوى الحالي للتنسيق على أنّه فعال. وأشارت الأغلبية إلى أنَّ ضعف التواصل والافتقار إلى آليات التعاون الرسمية يُشكّلان عائقًا أمام الإدارة الفعّالة للمياه. وغالبًا ما يؤدّي هذا النقص في التنسيق إلى تكرار الجهود، والتأخير في مشاريع البنى التحتية، والاستخدام غير الفعّال للموارد.

مبادرات التعاون: على الرغم من هذه التحدّيات، هناك أمثلة للتعاون الناجح. ففي المناطق التي أنشأت فيها البلديات ومؤسّسات المياه الإقليمية قنوات اتّصال واضحة ومسؤوليات إدارية مشتركة، برزت تحسيناتٌ ملحوظة في تقديم خدمات المياه. فقد تحدَّثَ 6 من أصل 29 من المُستطلَعين عن تجارب إيجابية، حيث أدّت الجهود المشتركة إلى صيانة أفضل للبنى التحتية، وإمدادات مياه موثوقة بشكل أكبر، وخصوصًا في حالات الطوارئ.

تخصيص الموارد والإدارة المالية

الموارد غير الكافية: إحدى القضايا الأكثر أهميةً التي برزت في الاستطلاع، عدم تخصيص الموارد الكافية للبلديات لمهمات إدارة المياه. وقد حدَّدَ 20 من أصل 29 من المُستطلَعين هذه العقبة الرئيسية، حيث أشار العديد منهم إلى أنَّ القيود المالية تحدّ كثيرًا من قدرة البلديات على صيانة البنية التحتية للمياه، وتنفيذ الأنظمة، والتخطيط على المدى البعيد.

الدعـوة إلـى التمويـل المبتكـر: هنـاك اعتقـاد راسـخ بيـن المعنيّيـن الذيـن شـملتهم المقابـلات بضـرورة استكشـاف آليـات تمويـل جديـدة. وشـملت الاقتراحـات الشـراكات بيـن القطاعَيْـن، العـام والخـاصّ، وزيـادة التمويـل الحكومـي، والمسـاعدات الدوليـة لتعزيـز القـدرة الماليـة للبلديـات. وأكَّـدَ المُسـتطلَعون أنَّ نقـص التمويـل الكافـي قـد يُفشِـل مبادرات إدارة المياه، مهمـا كانـت أهدافهـا سـليمة.

المشاركة العامّة والتوعية

انخفـاض مسـتويات الوعـي العـام: يُشـير الاسـتطلاع إلـى أنَّ الوعـي العـام فـي مـا يتعلّـق بـدور البلديـات فـي حوكمـة الميـاه منخفـض نسـبيًا. ويعتقـد العديـد مـن المُسـتطلَعين أنَّ هـذا الافتقـار إلـى الوعـي يُسـاهِم فـي التحدّيـات التـي تُواجِهها البلديـات فـي تنفيـذ اسـتراتيجيات إدارة الميـاه. ورأى 7 فقـط مـن أصـل 29 مُسـتطلَعًا أنَّ المواطنيـن علـى درايـة كافيـة بمسـؤوليات البلديـات ودورهـا فـي إدارة مـوارد الميـاه.

أهميـة المشـاركة العامّـة: أكَّـدَ المُسـتطلَعون أهميـة زيـادة المشـاركة العامّـة فـي قـرارات إدارة الميـاه. واقتـرحَ 15 مـن أصـل 29 مـن الجهـات المعنيّـة أن تسـتثمر البلديـات فـي حمـلات التوعيـة العامّـة وأنشـطة المشـاركة المجتمعية لتوضيـح أهميـة الحفـاظ علـى الميـاه والـدور الحاسـم الـذي تلعبـه الحوكمـة المحلّيـة فـي ذلـك. وذُكِـرَت أمثلـة ناجحـة للمشـاركة العامّـة، حيـث أدت زيـادة المشـاركة المجتمعيـة إلـى جهـود أكثـر فعّاليـة للحفـاظ علـى الميـاه وامتثـال أفضـل لأنظمـة اسـتخدام الميـاه.

بناء القدرات واحتياجات التدريب

الحاجـة إلـى بنـاء القـدرات: أشـارَ المُسـتطلَعون إلـى نقـص الخبـرة التقنيـة فـي البلديـات، باعتبـاره عقبـة أخـرى أساسـية. تُعانـي العديـد مـن البلديـات مـن نقـص المـوارد البشـرية ونقـص المعرفـة المتخصّصـة فـي إدارة الميـاه. واقتـرحَ 16 مـن أصـل 29 مُسـتطلَعًا أنَّ برامـج بنـاء القـدرات المُسـتهدَفة، بمـا فـي ذلـك التدريـب والمسـاعدة التقنيـة، يمكـن أن تعمـل بشـكل كبيـر علـى تحسـين فعّاليـة إدارة الميـاه البلديـة.

مبـادرات التدريـب الناجحـة: أشـارَ بعـض المُسـتطلَعين إلـى برامـج تدريبيـة ناجحـة نُفِّـذَت فـي مناطـق معيّنـة. وقـد سـاعدت هـذه البرامـج موظّفـي البلديـات علـى تطويـر المهـارات اللازمـة لإدارة مـوارد الميـاه بشـكل أكثـر فعّاليـة وتعزيـز التعـاون مـع مؤسّسـات الميـاه. ويُشـير الاسـتطلاع إلـى أنَّ توسـيع نطـاق هـذه المبـادرات يمكـن أن يكـون لـه تأثيـر إيجابـي عـام بحوكمـة الميـاه فـي لبنـان.

الملاحظات الرئيسية

تكشف نتائج المقابلات عن العديد من الرؤى المهمّة في حوكمة قطاع المياه في لبنان، وخصوصًا في ما يتعلّق بأدوار البلديات ومؤسّسات المياه الإقليمية.

نقاط القوّة والضعف

بناءً على إجابات المُشارِكين في الاستطلاع، فإنَّ نقاط القوّة الأساسية لقطاع المياه في لبنان تشمل وفرة الموارد المائية والتزام السلطات المحلّية في مناطق معيّنة. وأشارَ بعض المُستطلَعين إلى أنَّ عددًا من البلديات ومؤسّسات المياه الإقليمية قد أظهرَ قيادةً متينة وإدارةً فعّالة في صيانة البنى التحتية المائية، على الرغم من التحدّيات. بالإضافة إلى ذلك، لوحظ وجود دعم حكومي لمبادرات معيّنة كجانب إيجابي، على الرغم من أنَّ هذا الدعم ليس موزّعًا بشكل موحّد في جميع المناطق.

كشفَ الاستطلاع أيضًا عن العديد من نقاط الضعف المهمّة في قطاع المياه. وتشمل القضايا الأكثر ذِكرًا ضعف التنسيق بين البلديات ومؤسّسات المياه الإقليمية، وعدم كفاية الموارد المالية، والخبرة التقنية المحدودة على المستوى المحلّي. وتتفاقم هذه التحدّيات بسبب الافتقار إلى قنوات اتّصال واضحة وغياب الأُطُر الرسمية للتعاون. بالإضافة إلى ذلك، أشارَ المُستطلَعون إلى عدم فعّالية هياكل الحوكمة الحالية التي تفشل في تمكين السلطات المحلّية بشكلٍ كافٍ، ما يؤدّي في كثيرٍ من الأحيان إلى ممارسات دون المستوى الأمثل في إدارة المياه في مختلف المناطق.

البيانات الرئيسية التي جُمعَت في الاستطلاع

دور البلديات في حوكمة المياه: يُنظَر إلى البلديات على أنها تلعب دورًا محدودًا، ولكنَّه أساسيّ، في حوكمة المياه. وفيما أشارَ 17 من أصل 29 مُستطلَعًا إلى أنَّ مشاركة البلديات ضعيفة، إلّا أنَّ هناك اعتقادًا عامًّا بأنَّ البلديات يجب أن تُشارِك بشكل أكثر نشاطًا في إدارة المياه المحلّية. وتشمل التحدّيات التي تواجهها البلديات، السلطة المحدودة، والموارد المالية غير الكافية، والافتقار إلى الخبرة التقنية. وعلى الرغم من هذه التحدّيات، سلَّطَ 6 من أصل 29 مُستطلَعًا الضوء على المبادرات الناجحة، حيث تمكّنت البلديات من إدارة موارد المياه بشكل فعّال، وخصوصًا في صيانة البنية التحتية والمشاركة المحلّية.

التنسيق بين الجهات المعنيّة: إحدى أهمّ النتائج التي جرى التوصُّل إليها، ضعف التنسيق بين البلديات ومؤسّسات المياه. فقد رأى 4 فقط من أصل 29 مُستطلَعًا أنَّ التنسيق الحالي فعّال، ما يُشير إلى وجود فجوة أساسية في إطار الحوكمة. ويُشكّل الافتقار إلى قنوات الاتّصال

الواضحة والجهود التعاونية موضوعًا متكرّرًا، حيث دعا العديد من المعنيّين إلى إنشاء آليات تنسيق رسمية لتعزيز نتائج الحوكمة.

تخصيص الموارد والإدارة المالية: أشارَ 20 من أصل 29 مُستطلَعًا إلى أنَّ عدم كفاية تخصيص الموارد يُشكّل تحدّيًا رئيسيًا للبلديات. وذُكِرَت مسألة نقص الموارد المالية والبشرية الكافية كعامل أساسي يحدّ من فعّالية البلديات في حوكمة المياه. وسُلِّط الضوء على الحاجة إلى آليات تمويل مبتكرة وممارسات أفضل للإدارة المالية على مستوى البلديات كمجال رئيسي للتحسين.

إشراك الجهات المعنيّة والتوعية العامّة: هناك فجوة ملحوظة في الوعي العام في ما يتعلّق بأدوار البلديات ومسؤولياتها في حوكمة المياه. وفيما ذُكِرَت بعض مبادرات المشاركة العامّة الناجحة، إلّا أنَّها ليست منتشرة على نطاق واسع، ويعتقد العديد من الجهات المعنيّة أنَّ زيادة المشاركة العامّة ضرورية لتحسين نتائج إدارة المياه. واقترحَ 15 من أصل 29 من المُستطلَعين أنَّ تعزيز الوعي العام وإشراك الجهات المعنيّة يمكن أن يُساهِما كثيرًا في تعزيز فعّالية حوكمة المياه.

توفير المياه المنزلية

تُسلِّط إجابات الاستطلاع الضوءَ على العديد من الممارسات التي تُنفّذها البلديات ومؤسّسات المياه الإقليمية في مختلف أنحاء لبنان لضمان توفير المياه للمنازل. تختلف هذه الممارسات بحسب موارد المنطقة والبنى التحتية، ولكنَّها تُمثِّل مُجتمِعَةً الجهود المبذولة لإدارة المياه وتوزيعها بفعّالية. تعكس الممارسات الواردة أدناه مزيجًا من أساليب إدارة المياه التقليدية وتطوير البنى التحتية الحديثة، بما يتناسب مع الاحتياجات والتحدّيات المحدّدة في مناطق مختلفة من لبنان.

آبار المياه – الحفر والصيانة: من الممارسات الشائعة بين البلديات حفر آبار المياه للوصول إلى موارد المياه الجوفية. وغالبًا ما تُجرى صيانة هذه الآبار من قِبل السلطات المحلّية أو بالتعاون مع مؤسّسات المياه الإقليمية لضمان إمدادات ثابتة من المياه، وخصوصًا في المناطق التي تكون فيها المياه السطحية قليلة.

ينابيع المياه – الاستفادة من الينابيع الطبيعية: في المناطق التي تتوافر فيها الينابيع الطبيعية بكثرة، تستغلّ البلديات ومؤسّسات المياه الإقليمية هذه المصادر لتوفير المياه للمجتمعات المحلّية. ويتضمّن ذلك إنشاء خطوط الأنابيب والقنوات لنقل المياه من الينابيع إلى المناطق السكنية، ما يضمن مصدرًا موثوقًا للمياه العذبة.

خزّانات المياه – إنشاؤها وإدارتها: من أجل تخزين المياه وتنظيم توزيعها، تبني البلديات خزّانات للمياه. تجمع هذه الخزّانات المياه من مصادر

مختلفة، بما في ذلك مياه الأمطار والينابيع والآبار، وتُدار لضمان إمدادات منتظمة خلال فترات الجفاف. كذلك، استثمرت بعض البلديات في توسيع سعة الخزّانات القائمة لتلبية الطلب المتزايد.

شبكات الأنابيب – التوسيع والصيانة: يُظهر الاستطلاع أنَّ البلديات شاركت بشكل ناشط في مدّ شبكات الأنابيب وصيانتها لربط المنازل بمصادر المياه. وتُعتبَر هذه البنية الأساسية ضرورية لجرّ المياه بكفاءة من الآبار والينابيع والخزّانات إلى المنازل.

مبادرات معالجة المياه – الفلترة والتنقية: نفّذت بعض البلديات مشاريع معالجة المياه لضمان جودة المياه التي تُوفَّر للمنازل. وتشمل هذه المبادرات إنشاء أنظمة الفلترة ووحدات الكلورة عند نقاط التجميع، وخصوصًا بالنسبة إلى المياه التي يُحصَل عليها من الآبار والخزّانات.

حملات التوعية العامّة – الحفاظ على المياه والكفاءة: بالإضافة إلى البنى التحتية المادّية، أجرت البلديات أيضًا حملات توعية عامّة تهدف إلى تعزيز الحفاظ على المياه والاستخدام الفعّال للمياه بين السكّان. وتُشكّل هذه الحملات جزءًا من جهود أوسع نطاقًا لإدارة الموارد المائية بشكل مستدام، وتحديدًا في المناطق التي تُعاني من شحّ المياه.

مهمّة البلديات ومؤسّسات المياه الإقليمية

تتماهى نتائج الاستطلاع مع الخلاصات المُستمَدّة من المراجع، وهي أنَّ البلديات لا تملك صلاحيات لإدارة الموارد المائية المحلّية بموجب القوانين البلدية الحالية. وتقتصر سلطتها ومسؤولياتها في قطاع المياه على دعم مؤسّسات المياه الإقليمية. ولا يمكن أن يكون للبلديات دور قانوني في إدارة قطاع المياه إلّا من خلال إبرام اتّفاق تعاون مع مؤسّسة المياه لتسليط الضوء على أدوار كلّ جهة ومسؤولياتها.

أشارَ المُشارِكون في المقابلات إلى أنَّ مؤسّسات المياه هي الهيئات الحكومية الرسمية المستقلّة الوحيدة التي تُشرِف على قطاع المياه وتُديره في لبنان وفقًا للقانونَيْن 2000/221 و2020/192. ولكنَّ الافتقار إلى التوجيه القانوني الواضح، إلى جانب عدم كفاية الموارد المالية والتقنية، يعوقان قدرتها على الإشراف الفعّال على البنى التحتية المائية، وضمان معايير الجودة، والتعاون مع البلديات. بالتالي، هناك حاجة مُلِحَّة إلى إجراء إصلاحات قانونية لتوضيح وتعزيز مهمّة البلديات في إدارة المياه، وتحسين آليات التنسيق، وتوفير الدعم الكافي لتمكينها من أداء أدوارها بكفاءة واستدامة عند الحاجة.

أفضل الممارسات المتّبعة بين مؤسّسات المياه الإقليمية والبلديات

يُسلّط الاستطلاع الضوء على عدّة ممارسات فضلى في التعاون بين مؤسّسات المياه الإقليمية والبلديات، مع التركيز على الجهود المشتركة

لتحسين إدارة المياه. تشمل هذه الجهود تطوير البنى التحتية وصيانتها، مثل خطوط الأنابيب والخزّانات، والإدارة المشتركة لموارد المياه مثل الآبار والينابيع. بالإضافة إلى ذلك، تعاونت البلديات ومؤسّسات المياه الإقليمية في خطط الاستجابة للطوارئ وحملات التوعية العامّة لتعزيز مشاركة المجتمع والحفاظ على المياه. وقد أثبتت هذه الشراكات فعّاليتها في ضمان توفير خدمات موثوقة وتحسين إدارة الموارد المائية في جميع أنحاء لبنان.

التوصيات

في ما يأتي بعض الحلول المقترحة للتغلّب على التحدّيات التي حُدِّدَت:

السلطة البلدية واللامركزية: يجب إصدار المراسيم التطبيقية للقانون 192 من أجل توفير التنسيق والتعاون المناسبَيْن بين البلديات ومؤسّسات المياه الإقليمية. وعلى الرغم من أنَّ البلديات على اتّصال مباشر مع المستفيدين من خدمات المياه، إلّا أنَّها غالبًا ما تفتقر إلى السلطة القانونية والموارد اللازمة للاستجابة بفعّالية لمَطالِب هؤلاء السكّان واحتياجاتهم. بالتالي، إنَّ تمكين البلديات من الناحية القانونية أمر بالغ الأهمية. ويجب أن يترافق ذلك مع تطوير وتنفيذ آليات تنسيق مُنظَّمة لتعزيز الحوكمة. ولقد أشارَ العديد من المُشارِكين في المقابلات إلى هذا الأمر من خلال استخدام مصطلح اللامركزية الإدارية.

المشاركة بين مؤسّسات القطاع العام والقطاعَيْن العام والخاصّ: تُركِّز الشراكات بين مؤسّسات القطاع العام، أي بين مؤسّسات المياه الإقليمية والبلديات، على تحسين توزيع المياه وتنسيق الجهود السياسية، وضمان توافق أفضل في الحوكمة. وفي الوقت نفسه، تستفيد الشراكات بين القطاعَيْن العام والخاصّ من خبرة القطاع الخاصّ وتمويله، لتعزيز البنى التحية المائية، وتحسين الكفاءة، وتسهيل الابتكار في معالجة المياه وتوريدها. ومع ذلك، يعتمد نجاح الشراكات بين القطاعَيْن العام والخاصّ غالبًا على القواعد الواضحة والشفافية والمساءلة لضمان الوصول العادل وإدارة الموارد المستدامة وسط الضغوط الاقتصادية والبيئية التي يشهدها لبنان.

القيود المالية: يمكن للبلديات ومؤسّسات المياه الإقليمية تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات للتغلّب على القيود المالية. يمكن أن يؤدّي تحسين تحصيل التعريفات من خلال المنصّات الرقمية إلى تحسين اتّساق الإيرادات، فيما يمكن أن تجذب الشراكات بين القطاعَيْن، العام والخاصّ، الاستثمار والابتكار التكنولوجي. ويمكن أن يؤدّي تنويع التمويل من خلال تأمين المِنَح الدولية واستخدام نماذج التمويل المختلط (الجمع بين رأس المال العام والخاصّ والخيري) إلى تقليل المخاطر المالية

وتوسيع الموارد. وتعمل الأدوات المبتكرة، مثل التمويل القائم على الأداء والسندات الخضراء المرتبطة بتحسينات الخدمة القابلة للقياس، على تشجيع الكفاءة والاستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تُساهِم صناديق المياه اللامركزية والتمويل المُصغَّر لتقنيات توفير المياه في تمكين المجتمعات المحلّية، ويمكن أن تعزِّز برامج بناء القدرات الإدارة الفعّالة للميزانيات، وترفع مستوى الشفافية.

المشاركة العامّة: لا يمكن التقليل من أهمية المشاركة العامّة في حوكمة المياه. فزيادة الوعي العام والمشاركة العامّة أمرٌ أساسيّ لتحسين نتائج الحوكمة. ومن دون مفهوم التخطيط لقطاع المياه، لن يكون هناك دعم وتأييد من قِبل المواطنين، وستُعرقَل معظم المشاريع التطويرية.

المراجع

أركنسيال. (2023). 'مشاريع الإدارة المستدامة للمياه ومعالجة مياه الصرف الصحّي'.

قمير، ج. (2006). 'التحدّيات في قطاع المياه اللبناني'.

منظّمة الأغذية والزراعة (الفاو). (2019). 'إدارة المياه في لبنان: التحدّيات والفُرَص'.

غاريوس، ج. (2020). 'التعدُّدية القانونية والقانون غير الرسمي في لبنان: تطوُّر المياه وتنميتها المستدامة'. المصدر: https://iwaponline.com/74106/348/3/wp/article/22/Legal-pluralism-and-unofficial-law-in-Lebanon

غاريوس، ج.، وفرج الله ن. (2019). 'استكمال أُطُر السياسات لمعالجة التحدّيات الجديدة التي تُواجِه هيكل إدارة المياه في لبنان'. المصدر: https://www.researchgate.net/publication/336106822_Bridging_Policy_Frameworks_to_Address_New_Challenges_to_Lebanon's_Water_Management_Structure

غاريوس، ج.، فرج الله، ن. ور. الحاج (2021). 'تحدّيات إصلاحات السياسات في قطاع المياه في لبنان بعد الحرب - الدروس المستفادة'. المصدر: https://iwaponline.com/ws/article/21/3672/7/81898/Challenges-of-post-war-policy-reforms-in-Lebanon-s

مجموعة الأزمات الدولية. (2021). 'الأزمة السياسية في لبنان: خريطة طريق للتعافي'.

مؤسّسة التمويل الدولية وأوكسفام (2021). 'مبادرات معالجة مياه الصرف الصحّي في لبنان'.

مشموشي ف.، زعرور، ن. ون. فرج الله (2024). 'الإطار القانوني لإدارة مياه الصرف الصحّي في لبنان'. المصدر: https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/publications/policy_briefs/LEGAL-FRAMEWORK-FOR-WASTEWATER-MANAGEMENT-IN-LEBANON.pdf

وزارة الطاقة والمياه (2024). 'نحو قطاع مائي مستدام: الاستراتيجية الوطنية للمياه في لبنان 2024-2035'. المصدر: https://www.pseau.org/outils/ouvrages/mee_lebanon_s_national_water_strategy_2024_2035ENG.pdf

وزارة الطاقة والمياه (2020). 'قانون المياه (القانون 2020/192): الإطار التشريعي لإصلاح قطاع المياه'.

الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه (2020). 'الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه: إطار العمل'. المصدر: https://www.pseau.org/outils/ouvrages/lewap_updated_national_water_sector_strategy_2020_2035_1970.pdf

مفوّضية الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين. (2022). 'تأثير اللاجئين السوريين على أنظمة المياه في لبنان'.

اليونيسف. (2022). 'معاناة الحصول على المياه'. المصدر: https://www.unicef.org/lebanon/media/8906/file/Struggling%20to%20keep%20the%20taps%20on%20AR1.pdf

البنك الدولي. (2021). 'لبنان: تقرير الرصد الاقتصادي'. المصدر: https://documents1.worldbank.org/curated/en/394741622469174252/pdf/Lebanon-Economic-Monitor-Lebanon-Sinking-to-the-Top-3.pdf

الملحق 1: قائمة الأشخاص الذين أُجرِيَت معهم المقابلات

المنطقة	المؤسسة
عكّار	مصلحة مياه لبنان الشمالي بلدية منجز بلدية القبيات
بعلبك/الهرمل	مؤسّسة مياه البقاع بلدية الهرمل بلدية الفاكهة
بيروت وجبل لبنان	مؤسّسة مياه بيروت وجبل لبنان بلدية المروج تعاونية فغال بلدية عين كفور المجتمع المحلّي بلدية جبيل
البقاع	مؤسّسة مياه البقاع بلدية القرعون بلدية مكسة مصلحة نهر الليطاني
النبطية	مؤسّسة مياه لبنان الجنوبي بلدية النبطية
الشمال	مؤسّسة مياه لبنان الشمالي بلدية أميون أستاذ في الجامعة اللبنانية – طرابلس بلدية طرابلس
الجنوب	مؤسّسة مياه لبنان الجنوبي بلدية لبعا
المستشارون	أستاذ في الجامعة اللبنانية المدير العام السابق لوزارة الطاقة والمياه جمعية التنمية مستشار مستقلّ – مهندس سابق في وزارة الزراعة مستشار

الملحق 2: استطلاع: التصوُّرات حول أدوار البلديات في حوكمة قطاع المياه

يهدف هذا الاستطلاع إلى تسليط الضوء على مجموعة واسعة من وجهات النظر حول أدوار البلديات في حوكمة قطاع المياه، وتوفير مزيج متوازن من التصنيفات الكمّية والرؤى النوعية.

القسم 1: معلومات أساسية

1. الاسم:
2. المنصب:
3. المؤسّسة:
4. البلدية (عند الاقتضاء):
5. سنوات الخبرة في قطاع المياه:
6. معلومات الاتّصال (اختياري):

القسم 2: التصوُّرات العامّة

7. ما رأيك في إطار حوكمة المياه الحالي؟

o 1 - سيّئ جدًا o 2 - ضعيف o 3 - مناسب o 4 - جيّد o 5 - جيّد جدًا

8. ما نقاط القوّة الرئيسية في إطار حوكمة قطاع المياه الحالي برأيك؟ حدِّد أهمّ ثلاث إلى خمس نقاط.

9. ما نقاط الضعف الرئيسية في إطار حوكمة قطاع المياه الحالي برأيك؟ حدِّد أهمّ ثلاث إلى خمس نقاط.

10. ما تقييمك للدور الإجمالي للبلديات في حوكمة قطاع المياه في لبنان؟

(1 = سيّئ جدًا، 5 = جيّد جدًا) o 1 o 2 o 3 o 4 o 5

11. برأيك، ما المسؤوليات الأساسية للبلديات في حوكمة قطاع المياه؟

12. ما الأنشطة التي تقوم بها البلديات في قطاع المياه؟

13. هل تعتقد أنَّ هذه الأنشطة يجب أن تقوم بها البلديات، أم مؤسّسات المياه الإقليمية، أم الوزارة؟

القسم 3: الفعّالية والكفاءة

14. ما مدى فعّالية البلديات في إدارة موارد المياه المحلّية؟

(1 = غير فعّالة، 5 = فعّالة جدًا) o 1 o 2 o 3 o 4 o 5

15. ما تقييمك للقضايا المتعلّقة بالمياه (مثلًا: توزيع المياه، وصيانة البنى التحتية، إلخ) التي تتولّاها البلديات؟ (1 = سيّئة للغاية، 5 = جيّدة جدًا)

o 1 - سيّئة للغاية o 2 - سيّئة o 3 - مناسبة o 4 - جيّدة o 5 - جيّدة جدًا

16. هل يمكنك تقديم أمثلة على مبادرات إدارة المياه الناجحة التي تقودها البلديات، مثلًا: أنواع الأنشطة على غرار مدّ شبكات إمدادات المياه؛ وصيانة الشبكات؛ وحفر الآبار؛ وبناء الخزّانات؛ إلخ؟

القسم 4: التنسيق والتعاون

17. ما مدى جودة التنسيق والتواصل بين البلديات ومؤسّسات المياه الإقليمية (والوزارة)؟ (1 = سيّئة للغاية، 5 = جيّدة جدًا) o 1 o 2 o 3 o 4 o 5

18. من الذي يبدأ الاتّصال و/أو التنسيق؟

o 1 - البلدية دائمًا o 2 - مؤسّسة المياه الإقليمية دائمًا o 3 - وزارة الطاقة والمياه o 4 - كلهم بالتساوي o 5 - يقوم طرف ثالث ببدء الاتّصال/التنسيق

19. هل هناك أيّ شراكات قائمة بين البلديات والجهات المعنيّة الأخرى (مثلًا: المنظّمات غير الحكومية والقطاع الخاصّ) في مجال حوكمة قطاع المياه؟ يُرجى توضيح التفاصيل.

القسم 5: التمويل والموارد

20. ما مدى كفاية الموارد المالية المخصّصة للبلديات لأنشطة قطاع المياه؟

(1 = غير كافية على الإطلاق، 5 = كافية جدًا) o 1 o 2 o 3 o 4 o 5

21. ما آليات الإدارة المالية والمساءلة على مستوى البلديات في ما يتعلّق بحوكمة المياه؟ يُرجى ذكرها/وصفها.
22. هل تعتقد أنَّ هذه الآليات فعّالة؟ يُرجى التوضيح.
23. ما مصادر التمويل التي يمكن للبلديات استكشافها لتعزيز دورها في حوكمة قطاع المياه؟

القسم 6: المشاركة العامّة والتوعية
24. هل تعتقد أنَّ المواطنين يعرفون دور البلدية في حوكمة المياه؟
25. هل تعتقد أنَّ المواطنين يعرفون دور مؤسّسة المياه الإقليمية في حوكمة المياه؟
26. ما مدى فعّالية إشراك المواطنين من قِبل البلديات في حوكمة قطاع المياه؟ (1 = غير فعّال، 5 = فعّال جدًا)
o 1 - غير فعّال o - 2 فعّال إلى حدٍّ ما o 3 - محايد o 4 - فعّال o 5 - فعّال جدًا
27. ما مدى وعي السكّان المحلّيين لدور بلديتهم في حوكمة المياه؟ (1 = غير واعين، 5 = واعون تمامًا) o 1 o 2 o 3 o 4 o 5
28. ما الاستراتيجيات التي يمكن للبلديات استخدامها لتعزيز المشاركة العامّة في حوكمة المياه؟

القسم 7: التحدّيات والتوصيات
29. ما التحدّيات الرئيسية التي تُواجِهها البلديات في حوكمة قطاع المياه؟
30. ما الفُرَص المتاحة للبلديات لتحسين دورها في حوكمة قطاع المياه؟
31. ما التوصيات المحدّدة التي تُقدِّمها لتعزيز دور البلديات في حوكمة قطاع المياه؟

القسم 8: النظرة المستقبلية
32. كيف ترى تطوُّر دور البلديات في حوكمة المياه خلال السنوات الخمس إلى العشر القادمة، مثلًا: تحمُّل المزيد من المسؤولية، أم الخروج من حوكمة القطاع، أم غير ذلك؟
33. ما الابتكارات أو الممارسات التي يمكن أن تتبنّاها البلديات لتعزيز حوكمة المياه؟

الختام
34. هل ترغب في المشاركة في مقابلة لاحقة للمتابعة أو تقديم المزيد من الرؤى إذا لزم الأمر؟ (نعم/لا)
35. يُرجى تقديم أيّ تعليقات أو اقتراحات إضافية على هذا الاستطلاع.

شكرًا لك
نشكرك على وقتك وآرائك القيّمة. ستُساهِم إجاباتك كثيرًا في فهم دور البلديات وتحسينه في حوكمة قطاع المياه في لبنان.